الاسرائيلي. وجويه شارون أثناء إلقاء كلمته في الكنيست بسيل من المقاطعات والاتهامات ضده من جانب نواب المعارضة، إلى حد دفعه إلى الدفاع عن نفسه وذلك باتهام جهاز الأمن الاسرائيلي بالتورط في مجزرة تل الزعتر أيام حكم المعراخ. فقد أعلن شارون موجهاً كلامه إلى بيرس: «أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مجزرة تل الزعتر؟ هل تاثرت يا بيرس في حينه؟ انك تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم». واتهم شارون زعماء المعراخ بأنهم يعملون على الاطاحة به، على غرار ما يفعله الأميركيون، ولكن مع فارق في الدوافع، «بينما يريد زعماء المعراخ الجلوس حول مائدة الحكومة، فان الأميركيين يريدون تسليم القدس والخليل ويهودا والسامرة وأريئيل [مستوطنات في الضفة الغربية] إلى م.ت.ف. — وانتم تتعاونون معهم» (المصدر نفسه).

وقدم النائب روبنشتاين اقتراحه حول تجريب تأليف لجنة تحقيق قضائية بقوله: «ان تحقيقاً رسمياً فقط، يمكن ان يطهّر الجو قليلاً عندنا. أما عدم التحقيق فسيؤدي إلى المزيد من الاساءة لمكانتنا... ان رفض رئيس الحكومة مسألة التحقيق، معناه انه يخشى كشف الحقيقة ويريد اخفاءها وطمسها. فحرصه على نفسه وعلى وزير دفاعه، أهم بالنسبة إليه من الحرص على سمعة اسرائيل». واقتبس روبنشتاين ما كتبه أحد الصحاليين الاسرائيليين في مجلة «الجيش الاسرائيلي» بمحاذاة في أول أيلول (سبتمبر) من ان هناك احتمالاً لقيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضد الفلسطينيين في بيروت، «والآن يحاولون [أي الوزراء ورئيس الحكومة] إبلاغنا من على هذه المنصة، بأن ما كان يعرفه صحافي بسيط، كانت تجهله حكومة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ولخص بيغن النقاش، خلال رده على الاقتراح الثاني، متهماً أعضاء المعراخ وبيريس على رأسهم، بمحاولة استغلال المأساة لاهداف سياسية صغيرة، فقال: «اخجل يا بيرس... في هذه الأيام تحاك فرية دموية ضد اسرائيل وجيشها. لقد وقعت مأساة، ولكن هل يجب إتهام اليهودي الاسرائيلي، أو الضابط الاسرائيلي؟ انكم تشوهون سمعتنا وتمدون يد العون للمفترين. من واجبي أن أعلن هنا، انه ليس هناك أي مذنب في اسرائيل أو في جيشها». وتحدث بيغن أيضاً حول عملية «سلام الجليل» مدعياً انقاذ الشعب اللبناني من خط الارهاب، وسكان الجليل من الموت الفجائي، بينما كان دمهم يسيل أيام حكم المعراخ كالمياه، خاصة في معلوت...». وحول قرار احتلال بيروت الغربية قال، ان الحكومة فوّضت رئيسها ووزير الدفاع — في حال عدم تمكنها من الانعقاد — اتخاذ قرارات عملياتية. ووفقاً لذلك فقد صدر القرار وأعطي الأمر لغزو المدينة. ورفض بيغن الدعوات من أجل استقالته، معلناً أنه لن يستقيل ولن يقيل وزير الدفاع أيضاً» (المصدر نفسه). وحظيت الحكومة بالاكثرية. أثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة إسحاق بيرمان من منصبه احتجاجاً، وتصويته إلى جانب المعارضة، مع زميله في الليكود النائب دروري زيفرمان.

إلا أنه يبدو، ان الحكومة بذيلها الاغلبية في تلك الجلسة، إنما ربحت جولة واحدة فقط في المعركة الداخلية ضدها. فبعد جلسة الكنيست هذه بدأت أوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وأمام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية.

وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ١٩٨٢/٩/٢٤، صدر قرار، بناءً على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد استشارته وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه إلى رئيس المحكمة العليا اسحاق كاهان والطلب منه التحقيق في القضية، ولكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. إلا أن القاضي كاهان رفض هذا الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين إلى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الأمر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة (هآرتس، ٢٢ و١٩٨٢/٩/٢٦).

لجنة تحقيق قضائية

إلا أن بعض الأوساط داخل الحكومة، وعلى